جلسة استثنائية لمجلس الوزراء لمناقشة ملامح الوظيفة العامة

عرنوس: من أهم المشروعات والقضايا التي ترسم مستقبل العمل العام في سورية

الوطن

في سياق البرامج والمشروعات الحكومية لتطوير الوظيفة العامة، ناقش مجلس الوزراء خلال جلسة استثنائية أمس برئاسة حسين عرنوس توجهات وملامح الوظيفة العامة في سورية للمرحلة المقبلة، وأجرى مراجعة وافية للبرنامج التنفيذي المقترح لإعداد مشروع قانون الخدمة العامة الجديد مع الأخذ بكل الملاحظات والآراء، التي تكفل الخروج بنظام متطور للخدمة العامة يراعي خصوصية وطبيعة عمل كل جهة عامة، وفق ضوابط ومعايير واضحة وشفافة تضمن كفاءة وعدالة التوظيف وبما يلبي طموحات الطبقة العاملة من مختلف النواحي ويعزز دور القطاع العام ويعكس رؤية الدولة المستقبلية للوظيفة العامة.

ودرس المجلس التوصيات التي رشحت عن الملتقى الحواري الموسع لقانون الخدمة العامة، التي تشمل تعريف القانون وهوية الوظيفة العامة وتطبيق نظام العمل المختلط وفق معايير وضوابط تستند إلى نوع مركز العمل والكفاءة وإعطاء المرونة للجهات العامة لتحديد حاجتها من العمالة وفق النظام المفتوح أو المغلق بما يتناسب مع طبيعة عملها.

وأكد المجلس على دور القطاع العام وأهميته في الاقتصاد الوطني واستمراريته، ما يتطلب العمل بكل حرص على تطويره وتعزيز مكانته وضرورة الانطلاق عند التفكير بوضع تشريع للوظيفة العامة من تصور موضوعي وواقعي يستند إلى رؤية القطاع العام، كما يجب أن يكون، وهو معافى وبأحسن حالاته، وليس وفق وضعه الراهن في أصعب لحظات الأزمة وأقساها، والانطلاق من حجم القطاع العام ودوره الذي يستطيع فيه أن يكون منتجاً ورابحاً وتنافسياً ويؤدي دوره الاجتماعي بكل كفاءة وعدالة، وفتح آفاق أوسع أمامه ليكون إلى جانب القطاع الخاص الوطني شريكاً فاعلاً في إدارة وتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة والمستدامة.

وبيّنت النقاشات خلال الجلسة أن مشروع قانون الوظيفة العامة المتطور يجب أن يكون في خدمة القطاع العام، ومن الضروري وضع ضوابط ومعايير محددة ودقيقة للوظيفة العامة، وكذلك منظومة ترقية ورتب ورواتب، وتوصيف وظيفي، ومعايير ناظمة للسلوك الوظيفي الأنسب والأسلم، ما يتيح للقطاع العام الفرصة لأداء دوره بكل كفاءة وشفافية وعدالة وقوة وتنافسية، باعتبار أن ما يحدد حجم القطاع العام هو دوره بناء على دراسات السوق والجدوى الاقتصادية والتكاملية والتنافسية مع القطاع الخاص الوطني ومن وجهة نظر كلية.

وتمت الإشارة إلى أن أهم ما يعانى منه قانون الوظيفة العامة الحالي، كونه يشكل قاعدة واحدة لكل القطاعات والوظائف الحكومية، ومن الضروري جداً إجراء دراسات دقيقة للمشروع المطروح بما يلبي متطلبات جميع القطاعات العامة ومراعاة خصوصيتها، كما تم التطرق إلى موضوع تحديد الحد الأدنى للرواتب، وضرورة مراجعته لتلبية متطلبات مستوى المعيشة، وربطه مع الموارد المالية للدولة وبالإنتاجية وكذلك نظام الحوافز.

وأكد عرنوس أن مشروع الوظيفة العامة وتحديد المراتب الوظيفية من أهم المشاريع في سورية، موضحاً أن القطاع العام عنوان أساسي للعمل وأثبت وجوده خلال سنوات الحرب والحصار، ما يتطلب تعزيز القطاع العام ليكون منافساً ويحقق جدوى اقتصادية وتهيئة الظروف المناسبة ليكون نشطاً ومتميزاً في مختلف المجالات.

وشدد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة المضي بتطوير قانون الخدمة العامة كحزمة واحدة ووفق مسار واضح لكل المشاريع التشريعية والقرارات والإجراءات، لافتاً إلى أهمية التنسيق بين الجهات المعنية فيما يخص توجهات المرحلة المقبلة وبما يخدم عملية تطوير الوظيفة العامة.

وناقش المجلس بشكل موسع المحاور المتعلقة بمستقبل الوظيفة العامة وفي مقدمتها تحديد هوية الوظيفة العامة ونظام المراتب الوظيفية والهياكل الوظيفية للجهات العامة وقواعد التوصيف الوظيفي والأنظمة الداخلية والقواعد التأسيسية لنظام إدارة الموارد البشرية ونظام التقييم وقواعده الأساسية، ونتيجة النقاشات تم إقرار المفاهيم والأسس التي يُبنى عليها قانون مراتب الوظيفة العامة.

٧٣٦ شركة لسوريين أنشئت في دبي.. و٤٥ بالمئة تراجع عدد الشركات الجديدة محلياً في الربع الأول

وزارة التجارة الداخلية لـ«الوطن»: عدد الشركات التراكمي ٤٩٠ ألفاً.. يدل على المناخ الاستثماري الجيد في سورية

حزوري لـ«الوطن»: الركود التضخمي والقرارات أدت لهجرة رؤوس الأموال للإمارات ومصر

راما العلاف

كشفت بيانات غرفة تجارة دبي للربع الأول من العام ٢٠٢٤ عن وجود ٧٣٦ شركة يملكها سوريون أنشئت في دبي متفوقة على بريطانيا والصين من حيث عدد الشركات.

صحيح أنه من غير المنطقي أن يتم إجراء مقارنة في ظل الظروف التي تمر بها سورية حالياً من حصار وعقوبات اقتصادية أثرت بشكل كبير على واقع الاقتصاد، لكن يمكن لهذه الأرقام أن تؤكد قدرات السوريين المتميزة في مجال التجارة كما غيرها من الاختصاصات، الأمر الذي يؤكد بشكل غير مباشر أن تراجع عدد الشركات الجديدة المسجلة محلياً إلى ٢٣٩٨ شركة بالمقارنة مع الشركات المسجلة في الربع الأول من العام الفائت، والتي بلغت ٤٣٢٠ وفقاً لبيانات مديرية الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، أي بتراجع بلغ نحو ٤٤ بالمئة، يعود إلى عدد من العوامل، برره مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حديثه لـ«الوطن»، قائلاً: إن ازدياد عدد الشركات التي تأسست بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ عن الشركات المؤسسة فيما بعد يرجع إلى عدة أسباب منها، استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في سورية في بعض المحافظات، ما أدى إلى إقبال كبير على تأسيس الشركات وتسجيلها خلال هذه الفترة، لافتاً إلى أن نسبة الشركات في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ أكبر بكثير من الآن، مشيراً إلى أن إجمالي عدد الشركات التراكمي البالغ أكثر من ٤٩٠ ألفاً شركة يؤكد وجود مناخ استثماري جيد جداً في سورية ناجم عن استقرار الأوضاع.

وفيما يخص تراجع عدد السجلات التجارية الفردية أكد المصدر أن القرار الصادر عام ٢٠٢١ الذي ألزم كل من يمارس مهنة أن يصدر سجلاً تجارياً، بالتالي شهدت تلك الفترة إقبال جميع المحال على إصدار سجلات تجارية لذلك تركزت الأرقام الكبيرة قبل عام ٢٠٢٣.

هجرة رؤوس الأموال

من جانبه رأى الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حلب الدكتور حسن حزوري في حديثه لـ«الوطن» وجود أسباب عديدة ومتشابكة لهجرة رؤوس الأموال وأصحاب الشركات وأصحاب الخبرات الفنية من سورية وأهمها الحرب والحصار الاقتصادي والعقوبات تمثلت بأسباب كثيرة من أهمها عدم توافر مقومات نجاح الصناعة رافعة الاقتصاد والمتمثلة بحوامل الطاقة من كهرباء وغاز وفيول ومازوت، وتسعيرهما بأسعار أعلى من الأسعار العالمية كتسعيرة الكهرباء مثلاً، وباقي الحوامل المتوافرة بالسوق السوداء أسعارها عالية، ما يجعل من تكلفة المنتج السوري كبيرة ويفقد قدرته في المنافسة الخارجية إن سمح بالتصدير وغير قادر على تصريف الإنتاج داخلياً نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن وانخفاض الدخل وخاصة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وإلى مصر.

ورأى أنه رغم كل القوانين التحفيزية والقرارات التنفيذية وتناقضها أحياناً حيث نجد أن رجل الأعمال السوري، وخاصة الصناعي لا يستطيع التنبؤ بالقرارات الحكومية القادمة من جهة إصدار القوانين الاقتصادية أو تعديلها وإعادة إصدارها مرّة أخرى، ضارباً مثلاً تذبذب في قرارات الاستيراد، إذ يصدر قرار يسمح باستيراد مادة معينة ليتم منعها بعد مدة قصيرة، ويترافق ذلك مع تعقيد إجراءات الاستيراد التي تمنع وصول مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب.

هيمن الفساد على معظم المرافق الإدارية والاقتصادية والاجتماعية ما جعل من الاقتصاد السوري اقتصاد سوق مشوهاً.

ورأى الحزوري أن بيئة الأعمال الطاردة تمثلت بأسباب كثيرة من أهمها عدم توافر فيول ومازوت، وتسعيرهما بأسعار أعلى من الأسعار العالمية كتسعيرة الكهرباء مثلاً، وباقي الحوامل المتوافرة بالسوق السوداء أسعارها عالية، ما يجعل من تكلفة المنتج السوري كبيرة ويفقد قدرته في المنافسة الخارجية إن سمح بالتصدير وغير قادر على تصريف الإنتاج داخلياً نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن وانخفاض الدخل وخاصة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وإلى مصر.

وأشار الحزوري إلى تضارب وتناقض السياستين المالية والنقدية، وتقييد حركة تنقل الأموال بين المدن وتقييد السحب اليومي والتمويل عبر المنصة ورفض تسليم الحوالات بالعملة التي وردت فيها.

وفيما يخص واقع الاستثمار في سورية أكد حزوري أن الاستثمار ما يزال خجولاً ومتواضعاً حيث أن عشرات المشاريع التي أعيد ترميمها أو بناؤها تعاني صعوبات جمة بسبب عدم كفاية البنية التحتية وحوامل الطاقة ووجود تشريعات معيقة للاستثمار، رغم أن قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ والقانون رقم ٢ لعام ٢٠٢٣، مساهم في التمهيد لتأسيس مشاريع صناعية وزراعية وسياحية وتجارية بما يتضمن من محفزات وميزات وإعفاءات وتسهيلات لمن يريد الاستثمار في سورية، وتعهده بإيجاد بيئة استثمارية تنافسية والاستفادة من الخبرات التخصصية والعمل على توسيع قاعدة الإنتاج وفرص العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي، في المقابل هناك قوانين وقرارات وسياسات تخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار، وعلى رأسها البيروقراطية والروتين وقوانين تجريم التعامل بغير الليرة السورية.

ونوه حزوري بفرص الاستثمار الواعدة في سورية والكبيرة جداً وهي متاحة في كل القطاعات الزراعية والصناعية، ولاسيما التحويلية بمختلف أنشطتها والسياحية والتجارية والخدمية، وخاصة في ظل التكامل بين الزراعة والصناعة فيما لو تم التخطيط لها بشكل جيد ومتكامل عبر تخطيط إقليمي وتنموي، ونجاح هذه الفرص يتوقف على تجاوز التحديات المعيقة للاستثمار من بنية تحتية وحوامل طاقة وعلى رأسها تأمين الكهرباء وشبكة اتصالات حديثة وإنترنت، تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وعلى التحول تدريجياً نحو الاقتصاد الرقمي.

وأكد أن خلق الفرص الاستثمارية والنهوض بواقع الاقتصاد السوري يتطلب إيجاد حلول ومعالجات، تتلخص في توفير حوامل الطاقة وخاصة الكهرباء، فلا زراعة ولا صناعة ولا اقتصاد نام من دون كهرباء، مع التشجيع على الاستثمار في الطاقات المتجددة ولاسيما الشمسية، وهذا يستدعي صدور صك تشريعي يفرض رسماً جمركياً منخفضاً على مكونات منظومة الطاقة الشمسية، مطالباً في إعادة النظر بالضميمة التي فرضت مؤخراً على ألواح الطاقة الشمسية التي تعادل ٢٥ دولاراً على كل لوح من دون تمييز، ما أدى لزيادة التكاليف بشكل كبير، حيث أصبحت التكلفة في سورية تعادل ضعفي تكلفة دول الجوار، وهذا لا يتناسب مع أهداف الحكومة بتشجيع الاعتماد على الطاقات البديلة وتخفيف الضغط على حوامل الطاقة التقليدية.

وشدد على ضرورة إيجاد بيئة تشريعية وقوانين واضحة متكاملة وغير متناقضة يستند عليها الاقتصاد ضمن رؤية اقتصادية واضحة وأهداف قابلة للتنفيذ، واقتصاد تسوده منافسة حقيقية شريفة، بعيدة عن الاحتكار بكل أشكاله.

وفي تفاصيل بيانات مديرية الشركات فقد كشفت عن تسجيل ٢١٢٤ شركة أفراد مقارنة بـ ٣٨٩٤ شركة في الربع الأول من العام ٢٠٢٣، و١٢٣ شركة تضامن مقابل ١٧٩ شركة في ٢٠٢٣، و٣٥ شركة توصية مقابل ٧٧ شركة في ٢٠٢٣، و٤ شركات مساهمة مقابل ٥ في ٢٠٢٣، إضافة إلى تسجيل ٣ شركات مشتركة في حين لم تسجل أي شركة مشتركة في الربع الأول من العام ٢٠٢٣.

كما تشير البيانات إلى تسجيل شركة واحدة مدنية وأخرى خارجية في الربع الأول من العام ٢٠٢٣ في حين لم تسجل أي شركة من هذا النوع في ٢٠٢٤.

الحكومة تشمل مشروع صناعة النسيج غير المنسوجة ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات

زيزان لـ«الوطن»: تستعمل في الكثير من الصناعات وإقامة مصنع لها ضروري ويخفض التكاليف

رامز محفوظ

بين عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب محمد زيزان في تصريح خاص لـ«الوطن» آن موافقة رئاسة مجلس الوزراء على تشميل مشروع إقامة مصنع لصناعة مادة النسيج غير المنسوجة ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات ضرورية ومهمة ونحن كصناعيين مع دعم هذه الصناعة، موضحاً أن إحلال بدائل المستوردات يصب في مصلحة الصناعة والصناعيين.

ولفت إلى أن مادة النسج غير المنسوجة أصبحت تستعمل في الكثير من الصناعات وتعتبر مادة أساسية حتى في صناعة الجلديات وهي متممة للكثير من الصناعات وتستخدم في التنجيد وفي صناعة المفروشات وفي الصناعات المعدنية.

وأشار إلى أنه قبل الأزمة كان هناك مصنع وحيد ضخم لصناعة مادة النسيج غير المنسوجة في حلب ذو طاقة إنتاجية عالية تغطي كامل حاجة القطر وهذا المصنع دمر من الإرهابيين لذا فإن إقامة مصنع لصناعة هذه المادة بات أمراً ملحّاً وضرورياً ويخفض من التكاليف في ظل صعوبات استيراد المادة وارتفاع تكاليفها.

ولفت إلى أن كل الآلات التي تستخدم في الصناعات تحتاج للتطوير اليوم سواء أكانت صناعات نسيجية أم كيميائية أو هندسية وغيرها ونحن كصناعيين طالبنا الحكومة بذلك والحكومة متجاوبة وتقدم لنا التسهيلات الممكنة للصناعيين، مؤكداً أن مواكبة التطور العالمي في الصناعة بات أمراً ضرورياً وخصوصاً أن الصناعي السوري متميز وأثبت جدارته في الداخل والخارج ولدينا أفكار بناءة لتطوير الصناعة السورية.

وكان رئيس مجلس الوزراء قد وافق على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتشميل مشروع إقامة مصنع لصناعة مادة النسيج غير المنسوجة ذات السماكات المرفقة ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات، ومنحها مجموعة من المزايا المتضمنة، تخصيص الأراضي في المدن والمناطق الصناعية لجهة إعطاء الأولوية في تخصيص المقاسم في المدن الصناعية لمشاريع بدائل المستوردات وبالمساحات المطلوبة، عدم مطالبة المستثمر بتسديد قيمة الدفعة الأولى، إعطاء المستثمر فترة سماح لحين البدء بالإنتاج، زيادة مدة استيفاء الأقساط إلى ٢٠ عاماً، فضلاً عن السياسات الحمائية التي يمكن اتخاذها مستقبلاً وفقاً للنتائج الإيجابية المتحققة والمتمثلة بتلبية حاجات السوق المحلية وتخفيض فاتورة الاستيراد.

وتأتي الموافقة على توصية اللجنة الاقتصادية نظراً لأهمية إنتاج هذه المادة لكونها تسهم في تشغيل المنشآت المتوقفة عن العمل، ودوران العجلة الإنتاجية، وبالتالي تلبية حاجة السوق المحلية، باعتبار أنه لا يوجد إنتاج محلي مماثل.

هذا وتستمد صناعة النسج غير المنسوجة أهميتها من كون منتجها النهائي هو مادة أولية تدخل في إنتاج العديد من المنتجات، ومنها: المنتجات الطبية والصحية والنسيجية والزراعية والهندسية ومنتجات صناعات أخرى مثل المفروشات والفلاتر.

مشكلة دخول البرادات إلى الأردن تعود إلى الواجهة من جديد

مدير الصادرات لـ«الوطن»: التحضير لاجتماع بين الجمارك السورية والأردنية لحل الموضوع

هناء غانم

كشف عضو لجنة تصدير الخضر والفواكه في سوق الهال المركزي محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» عن مشكلة تعترض طريق البرادات السورية المحملة بالفاكهة والخضر بالمرور عبر الأراضي الأردنية، ما يؤدي إلى تأخر تمرير بضائعهم

وأوضح العقاد أن البرادات السورية تقف على الحدود الأردنية لمدة تصل إلى من ٨ إلى ١٠ أيام قبل السماح لها بالدخول إلى الأردن، الأمر يتسبب بتعرض هذه البضائع للتلف وللضرر، مضيفاً: وفي حال أراد المصدّر الإسراع بدخول بضائعه فعليه أن يدفع مبالغ إضافية، حيث وصلت تكلفة دخول البراد «مستعجلا» إلى ٢٥ مليون ليرة سورية إضافية.

وطالب عضو اللجنة من الجهات الوصائية بضرورة إيجاد حل للمشكلة، مبيناً أن خسائر المصدرين العالقة حمولتهم عند المعبر تقدر بمبالغ كبيرة.

وأفاد العقاد إلى أن سورية كانت تصدر ١٥٠ براداً محملاً بالخضر والفاكهة ولكن بعد إجراءات العرقلة انخفض عدد البرادات إلى ٣٥، مشيراً إلى أغلب البرادات تتجه إلى السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين. وقد تركزت خلال الفترة الماضية على الفواكه والبذورة فقط من الخضراوات.

مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض لم ينف ما جاء على لسان رئيس لجنة تصدير الفواكه، وأكد في تصريح لـ الوطن « أنه بالفعل يوجد عرقلة أو تأخير في مرور البضائع السورية من قبل الجانب الأردني وفق ما أكده المصدرين، لافتاً إلى أن طريق معبر نصيب تصطف فيه كل السيارات مهما كان مصدرها، وخاصة أننا في موسم والقائمون على المعبر أكدوا أنه لا يمكن دخول أكثر من ٧٠ براداً إلى الساحة، لذا يتم التأخر في دخول بقية السيارات جراء عمليات التفتيش وما إلى ذلك.

وأكد فياض أن الحل قادم، وقال: طالبنا باجتماع مع الجانب الأردني بحضور المصدرين والجمارك السورية والأردنية وجميع المعنيين في غرف الزراعة لإيجاد حل لدخول البرادات ولتنظيم حركة التصدير، وبحيث يكون عدد السيارات المصدرة يومياً يتناسب مع الموجود على الحدود أو تمديد ساعات العمل في الأمانات الجمركية في البلدين.

غرام الذهب يرتفع ١٦ ألف ليرة محلياً مع صعوده عالمياً إلى أعلى مستوى في أكثر من شهر

الوطن

ارتفع سعر الذهب في السوق المحلية اليوم ١٦ ألف ليرة للغرام الواحد عيار ٢١ قيراطاً عن السعر الذي سجله أول من أمس.

وفقاً للنشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة والمجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق اليوم، سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٩٩٩ ألف ليرة، وسعر شراء ٩٩٨ ألف ليرة، في حين سجل الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ٨٥٦٢٨٦ ليرة وسعر شراء ٨٥٥٢٨٦ ليرة.

وحددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ٣٥ مليوناً و٨٠٠ ألف ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ٥ ملايين و٢٥٠ ألف ليرة.

وأكدت الجمعية على الحرفيين ضرورة الالتزام والتقيد بالتسعيرة النظامية الصادرة عنها، مشيرة إلى أنه يمكن إرسال الشكاوى على أرقامها المخصصة للشكاوى.

عالمياً واصلت أسعار الذهب الصعود خلال تعاملات يوم الجمعة إلى أعلى مستوى لها في أكثر من شهر بعد بيانات الوظائف الأميركية الرئيسية التي أظهرت تراجع سوق العمل، ما رفع التوقعات حول خفض الفدرالي الأميركي لمعدل الفائدة خلال اجتماعه في شهر أيلول.

وارتفع السعر الفوري للذهب بنسبة ١,٣ بالمئة إلى ٢٣٨٥,٦٣ دولاراً للأونصة (في الساعة ١٨:١٠ بتوقيت غرينتش)، ليحقق مكاسب أسبوعية بأكثر من ٢ بالمئة.

وارتفع سعر التسوية في العقود الأميركية الآجلة للذهب بنسبة ١,٢ بالمئة إلى ٢٣٩٧,٧ دولاراً.

وفي أعقاب البيانات، عكست أسعار العقود الآجلة لأسعار الفائدة الأميركية استمرار ثقة السوق في خفض أسعار الفائدة، مع بقاء الاحتمال الضمني عند نحو ٧٢ بالمئة.

ويضع المتداولون أيضاً في الاعتبار احتمالية متزايدة لخفض أسعار الفائدة للمرة الثانية في كانون الأول وانخفاض أسعار الفائدة بقلل من تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الذهب الذي لا يدر عائداً.

وتراجع الدولار إلى أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع مقابل العملات الرئيسية الأخرى بعد بيانات الوظائف، ما يجعل الذهب أقل تكلفة لحاملي العملات الأخرى، في حين انخفض العائد على سندات الخزانة الأميركية القياسية لأجل ١٠ سنوات.

وفي المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية ٢,٧ بالمئة إلى ٣١,٢٥ دولاراً للأونصة مع تسجيل أفضل أسبوع منذ ١٧ أيار، وصعد البلاتين ٢,٦ بالمئة إلى ١٠٢٨,٦٢ دولاراً للأونصة، وربح البلاديوم ٠,٢ بالمئة إلى ١٠١٩,٧٥ دولاراً.